

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ
رَوَاهُ مُسْلِمٌ

البناء العلمي

البناء العلمي

المرحلة الثالثة

الفصل الدراسي الثاني

القواعد الحسان في تفسير آي القرآن

د. فهد بن سعد المقرن

الدرس السابع



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتہ أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

□ {نشعر في هذه الحلقة -بإذن الله- من قول الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي: (القاعدة الثالثة والثلاثون: المرض في القرآن -مرض القلوب- نوعان: مرض شهات وشكوك، ومرض شهوات ومحرمات) }.

● الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- عقدَ هذه القاعدة في تمييز أمراض القلوب وأمراض الشهات والشكوك.

◆ **المسألة الأولى التي ربما تظهر لكل مشاهد ولكل سامع: ما الطريق إلى التمييز بين مرض الشهية ومرض الشهوة؟**

● الله -عَزَّوَجَلَّ- ذكر المرض في القرآن، فتارة يُشير إلى مرض الشهوة، وتارة يُشير إلى مرض الشهية، فدلَّ على أن ثمَّ مرضان.

● والطريق إلى تمييز ذلك هو السياق القرآني، فإذا كان في ذمِّ المنافقين فهو يُراد به مرض الشهية؛ لأنَّ أهل النفاق يُوردون الشهات والشكوك على القلوب.

- وإذا كان في ذكر المعاصي عُلِمَ أنه يُراد به مرض الشهوة، وفي كلا الأمرين فهو مرض للقلب، فالقلب تارة يمرض بالشبهة وتارة يمرض بالشهوة، وعلى كلِّ حالٍ فالمطلوب هو التَّوَقُّي لهذا القلب حتى يكون قلبًا سليمًا.

◆ السؤال الذي يليه: ما وجه حصر المرض في هذين المرضين؟

- يقول الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (مرض القلب خلاف صحته، وصحة القلب الكاملة بشيئين)، أي أن صحَّة القلب وسلامته تُدرَك بأمرين:

✓ **الأول:** قال الشيخ: (كمال علمه ومعرفته ويقينه)، أي بكمال العلم والمعرفة واليقين، فيكون القلب

عامرًا باليقين بالله -عزَّ وجلَّ- وبالعلم الذي يُنافي هذا المرض، فإنَّ العلم سببٌ لزوال هذا المرض.

✓ **الثاني:** قال الشيخ: (وكمال إرادته وحبهِ لما يحبه الله ويرضاه).

- بكمال العلم والمعرفة واليقين وكمال الإرادة يُدفع مرض القلب بنوعيه -مرض الشبهة ومرض الشهوة.
- والشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- ذكر أمثلةً، ومن الأمثلة على مرض الشبهة: قول الله -عزَّ وجلَّ- في آيات النفاق في سورة البقرة: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وهذا هو مرض الشبهة، فقلوبهم عامرة بالشبهات وبالشُّكوك -نسأل الله السلامة والعافية- وهذه الشُّكوك لا تزيدهم إلا مرضًا بالشكِّ، وهذا من عاجل العقوبة.

• وقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]، يعني مرضًا إلى مرضهم.

- ومن أمثلة مرض الشهوة: قوله -عزَّ وجلَّ- في خطابه لأُمَهاة المؤمنين: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، والمراد بالمرض هنا هو مرض الشهوة؛ فدلَّ على أنَّ القلب المتعلق بالشهوات هو مريض يحتاج إلى أن يُنقَّى هذا القلب من هذا المرض، فكل مَنْ أراد شيئًا من معاصي الله -عزَّ وجلَّ- فقلبه مريض، ويحتاج إلى أن يُنقَّى هذا القلب من أمراضه.

- والله -عزَّ وجلَّ- أثنى على القلوب الرَّأكِيَّة التي زَكَّتْ نفسها بطاعة الله -عزَّ وجلَّ- وبمدافعة هذا المرض، فقال -عزَّ وجلَّ: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ (٨٨) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩]، فأثنى الله -عزَّ وجلَّ- على هذا القلب السَّليم، السَّالم من مرض الشبهة ومرض الشهوة.

- فعلاج مرض القلب يكون بطاعة الله -عزَّ وجلَّ- وبقراءة القرآن وبتدبُّر ما في القرآن، فبالقرآن يكون اليقين الذي يُدفع به مرض الشبهة ومرض الشهوة، ووسائل ذلك مذكورة في كلام أهل العلم في كتاب الرقاق في صحيح البخاري، وفي غيره ممَّا ذكره أهل العلم مما يحصل به زكاة القلب، والإنسان بحاجة إلى تزكية هذا القلب والمجاهدة في ذلك، لأنه لا يكون هذا الأمر في يوم وليلة، ولكن نسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يظهر قلوبنا من أمراضها، ولهذا قال -عزَّ وجلَّ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (القاعدة الرابعة والثلاثون: دلَّ القرآن في عدة آيات أنَّ من ترك ما ينفعه مع الإمكان ابتلى بالاشتغال بما يضره، وحُرِّمَ الأمر الأول).

- الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- ذكر أنَّ من قواعد القرآن هذا الأصل العظيم، ثم ذكر الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أمثلة على ذلك، فتتبع الآيات القرآنية واستخلص هذه القواعد من خلال الاستقراء والتتبع.
 - والشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- ذكر صورًا لهذه القاعدة، فمن ترك ما ينفعه ابتلي بالاشتغال بما يضره، وهذا ناموس وقاعدة، فالله -عزَّ وجلَّ- يُعاقب المعرض بمثل هذه العقوبات.
 - قال الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (أنَّ المشركين لما زهدوا في عبادة الرحمن ابتلوا بعبادة الأوثان، ولما استكبروا عن الانقياد للرسول، بزعمهم: أنهم بشر، ابتلوا بالانقياد لكل مارج العقل والدين)، فابتلوا بالانقياد للعقول الفاسدة، ولم يعبدوا الله -عزَّ وجلَّ- حق عبادته وعبدوا أهواءهم، ولهذا قال الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، فدلَّ على أنَّ الإنسان لا ينفك عن اتِّخاذ الآلهة، إمَّا أن يتَّخذ المستحق للعبادة والألوهية -وهو الله عز وجل- أو يتَّخذ ما هو دونه، ومن ذلك الهوى.
 - ثم ذكر الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فقال: (ولمَّا بين لهم الصراط المستقيم، وزاغوا عنه اختيارًا ورضوا بطريق الغي على طريق الهدى والرشد، عوقبوا بأن أزاع الله قلوبهم، وجعلهم حائرين في طريقهم.
 - وَلَمَّا منعوا مساجد الله أن يذكر فيها اسمه، وأخربوها ما كان لهم بعد ذلك أن يدخلوها إلا خائفين.
 - ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ * فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ * فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة: ٧٥ - ٧٧].
 - وذكر الله -عزَّ وجلَّ- عن اليهود كذلك: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١]، كأنهم لم يعلموا أنه هو الرسول، مع أنَّ الله -عزَّ وجلَّ- ذكر أنهم يعلمون، فقال: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٤٦].
 - ثم لما أعرضوا عمدًا جاءت به الرسل فانظر إلى العقوبة والعقوبة: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، فلما أعرضوا عن الوحي الموجود في كتابهم -التوراة- اتَّبَعُوا السَّحَرِ وعمدوا إليه، وهو ما تلتته الشياطين على ملك سليمان ونسبته إليه ظلمًا وكذبًا وزورًا.
 - وهذه قاعدة محكمة حتى في الجوانب التربوية، أنَّ الإنسان لا يشتغل إلا بما ينفعه، ويترك ما لا ينفعه، لأنَّك إذا اشتغلت بما لا ينفعك أورثك ذلك العقوبة العاجلة، وجاء الأمر على خلاف ما تريد، فهذه قاعدة محكمة، والله -عزَّ وجلَّ- ذكرها في القرآن، فينبغي لكل مسلم أن يُعنى بمثل هذه الأمور.
- قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (القاعدة الخامسة والثلاثون: تقديم أعلى المصلحتين وأهون المفسدتين).{**
- إذا كانَ ثَمَّ مفسدتان فإنَّكَ تُقدِّمُ الأهون، ففي باب المصلحة تقدِّمُ الأعلى، وفي باب المفسدة تقدِّمُ الأهون.
 - قال الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (ومنَّعَ ما كانت مفسدته أرجح من مصلحته) كل ما كان مفسدته أعلى وأرجح من المصلحة فإنَّه يُمنَع، وهذه قاعدة محكمة عند علماء الأصول، ومتَّفَق عليها في الجملة.

- وذكر الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- شواهد هذه القاعدة من كلام الله -عَزَّوَجَلَّ- ومن القرآن، فمن أمثلة تقديم أعلى المصلحتين المفاضلة بين الأعمال الصالحة، وتقديم الأعلى منها، فإذا عرضَ لكَ عملانِ فإنَّكَ تقدِّمُ الأعلى مصلحةً والأكثرَ أجرًا، وهكذا في أموركَ كلها، ولهذا قال الله -عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٍ أُولَئِكَ أَكْثَرُ أَجْرًا﴾ [الحديد: ١٠]، فالله -عَزَّوَجَلَّ- فضَّلَ النَّفَقَةَ قبلَ الفتحِ على النَّفَقَةِ بعدَ الفتحِ؛ لأنَّ وضعَ أهلِ الإسلامِ ومكانهم قبلَ الفتحِ غير، فكانوا في أمسِّ الحاجةِ إلى المالِ والعونِ، ولكن لما فتحَ اللهُ -عَزَّوَجَلَّ- على رسوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَكَّةَ قال -عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ (١) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ١-٢]، فانقادت العربُ جميعًا، فهذه القاعدةُ الفقهيةُ الشرعيةُ.
- ثم ذكر الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مثالًا لتقديم أهونِ المفسدتين، أو الوقوعِ في أدنىِ المفسدتين -كما يُعْبَرُ بعضُ علماءِ الأصول- وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّيَّبُوهُمْ فَنَقِصِبْكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفتح: ٢٥]، فهذه الآية تدل على أنه لو تزيَّلَ أهلُ الشِّركِ عن أهلِ الإسلامِ ممن يكتُم إيمانه في مَكَّةَ لعَذَّبَ اللهُ -عَزَّوَجَلَّ- الكفَّارَ بالعذابِ العام، ولأجل أنَّهم لم يتزَيَّلوا -يعني لم يتبَيَّنوا- فكان في مَكَّةَ قبلَ فتحِ النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لمَكَّةَ هناك مَنْ هو في سوادِ المشركين وهو يكتُم إيمانه، وهو معذور في تركِ الهجرة، من النساءِ والصبيانِ وما شاكل ذلك، ولذلك قال اللهُ -عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وفي قول جماعة من المفسرين: أنَّهم في سوادِ المشركين من يستغفر اللهُ -عَزَّوَجَلَّ- ولهذا جعل اللهُ هذا مانعًا من العقوبةِ لهم، فإذا كان ثَمَّ مفسدتنا فتقدَّم أهونُ المفسدتين، فأجل هذه المفسدة لم يسلط اللهُ -عَزَّوَجَلَّ- عليهم النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بالقتل، وامتنع من ذلك.
- وذكر الشيخ مثالًا لمنع ما كانت مفسدته أرجح من مصلحته، وهو قول اللهُ -عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].
- يقول الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وهذا كالتعليل العام أن كل ما كانت مضرتُه وإثمُه أكبر من نفعه)، يعني هذه قاعدة محكمة في مسألة ما كان ضرره أعظم من نفعه، فإنه يُغْلَبُ في جانبِ المنعِ والتَّحريمِ.
- وهذه قاعدة محكمة عند علماءِ الأصول، وهذا هو المعقول والمفطور على استحسانه، أي أن العقول فُطِرَتْ على استحسان مثل هذا الأمر، وهذا يُدركه العقلاء، فالقرآن جاء بموافقة الفطرة والعقل في أحكامه وغي تشريعاته، والفقيه هو مَنْ يسلك هذه المسالك، يعني الفقه الشرعي الذي جاء الثناء عليه من حديث النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهَ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^١، فإنه يُعْنَى بضبط هذه المسائل وفرعيَّاتها، لأنَّه يُقدِّمُ أعلى المصلحتين، ويرتكب أدنى المفسدتين.

^١ أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).

- قال ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: "الفقيه مَنْ يعرف خير الخيرين، وشر الشرين"، وبهذا تكون السلامة، وتحقيق مصالح الإسلام وقواعده الكبرى.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (القاعدة السادسة والثلاثون: مقابلة المعتدي بمثل عدوانه.

□ طريقة القرآن: إباحة الاقتصاص من المعتدي ومقابلته بمثل عدوانه، والنهي عن ظلمه، والندب إلى العفو عنه والإحسان).

- ذكر الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في هذا قواعد لا بدَّ للإنسان أن يكونَ على ذكرٍ منها، فذكر الله -عزَّ وجلَّ- أصول هذه القاعدة وأمثلتها، قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ يعني القصاص.
- ثم قال: ﴿وَلَيْنَ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦]، فحثَّ الله -عزَّ وجلَّ- على الاقتصاص وعدم الزيادة، ولهذا قال بعض أهل العلم: "الدعاء قصاص"، يعني: لو حصل من إنسان عداون عليك فإنَّك في دعائك عليه ينبغي أن تلاحظ هذا الملحظ، وهو أنَّك لا تعتدي عليه، ولهذا ندب الله -عزَّ وجلَّ- إلى الصبر والإحسان؛ لأنَّك قد تزيد في مسألة القصاص فتتعدَّى، وَقَلَّ مَنْ يسلم من هذا إِلَّا مَنْ سَلَّمَهُ اللهُ -عزَّ وجلَّ-.
- قال -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾، السيئة تُقابلها سيئة، وَمَنْ اعتدى عليك فإنَّك تقابله بمثل هذا، وهذه هي الرخصة التي جعلها الله لك. ثم قال -عزَّ وجلَّ-: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [الشورى: ٤٠].
- ومن اللفات اللطيفة في هذا: أن الله -عزَّ وجلَّ- لم يُسمِّ هذا الأجر؛ بل أطلقه، وهذا من عظيم الثواب لأهل العفو والإحسان -نسأل الله عز وجل أن يجعلنا منهم.
- قال الشيخ: (والآيات في هذا المعنى كثيرة)، ومع ذلك فالله -عزَّ وجلَّ- ندبَ إلى الإحسان والعفو، ورغبَ في كظم الغيظ فقال: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، وندب إلى هذا في آيات كثيرة، ولكن جعل لأهل الإيمان رخصة، وهذه الرخصة مقيدة في مسائل القصاص، وهي أَنَّ الإنسان لا يتجاوز فيها الحدود الشرعيَّة وما حدَّه الله -عزَّ وجلَّ- حتَّى لا يتحوَّل من مظلومٍ إلى ظالمٍ.
- {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (القاعدة السابعة والثلاثون: اعتبار المقاصد في ترتيب الأحكام).
- هذه قاعدة عظيمة، يقول الشيخ: (اعتبر الله القصد والإرادة في ترتيب الأحكام على أعمال العباد)، يعني يُمكن أن نقول: الأعمال بمقاصدها -كما يعبر بعض علماء الأصول- ويدل على ذلك الحديث العظيم المشهور حديث عمر بن الخطاب -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»^٢، وفي رواية «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^٣، فهذا أصلٌ من أصول الإسلام.
- وورد كذلك في الحديث في بيان أن الأعمال تتفاضل بحسب النية، فجاء في الحديث «نية المؤمن أبلغ من عمله»، وما جاء في تسمية بعض النصوص أَنَّ أعمالاً يسيرة يحصل بها المغفرة والأجر العظيم.

^٢ أخرجه البخاري (٦٩٥٣)، ومسلم (١٩٠٧).

^٣ أخرجه البخاري (١).

- قال أهل العلم: إنما مدار الأعمال على النِّيَّات، فإذا كانت النِّيَّة خالصة لله -عزَّ وجلَّ- عظمَ الأجر والثواب، وإن كان العمل في صورته عملاً يسيراً؛ فدلَّ على أنَّ الأعمال بمقاصدها.
- وبَيَّن الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أنَّ من اعتبار القصد أنَّ الله -عزَّ وجلَّ- رَتَّبَ الثواب على النِّيَّة.
- قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، وابتغاء مرضات الله -عزَّ وجلَّ- من أعمال القلوب وهو النِّيَّة والقصد.
- وبَيَّن الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أنَّه القصد معتبرٌ في مسائل كثيرة من مسائل الفقه، فقال تعالى في الرجعة الرُّوجِيَّة: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].
- وكذلك اعتبر القصد في اليمين، فقال -عزَّ وجلَّ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].
- كذلك اعتبر القصد في الاعتراف بالدين للموصي، فقال -عزَّ وجلَّ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ﴾ [النساء: ١٢]، يعني لو اعترف بدين لا يُريد به المضارَّة للورثة، فالقصد معتبر في هذا.
- كذلك اعتبار القصد في مخالطة مال اليتيم، فمطلوب ممَّن كان له ولاية على مال اليتيم أن يتجرَّ فيه، وقد ورد في الحديث: «اتَّجَرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى، لَا تَأْكُلْهَا الزَّكَاةُ»^٤، وقال -عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ تَخَالَطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].
- كذلك اعتبر القصد والنية في القتل، فالشَّارِع يُفَرِّق بين قتل الخطأ وقتل التَّعمُّد، قال -عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].
- كذلك اعتبر القصد في الصيد للمحرم، فإن الصيد للمحرم غير جائز، قال -عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥].
- وهذا يدل على أنَّ الأحكام بمقاصدها، وأن هذه قاعدة قرآنية يلحظها القارئ لكلام الله -عزَّ وجلَّ- ويتنبَّه إلى آثارها، فإنَّ الأعمال بمقاصدها، والأجر والثواب على المقصد وعلى النِّيَّة، فربَّ عملٍ صغيرٍ كَبَّرَتْهُ النِّيَّة، وربَّ عملٍ كبيرٍ صَغَّرَتْهُ النِّيَّة.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (القاعدة الثامنة والثلاثون: قد دلت آيات كثيرة على جبر المنكسر قلبه، ومن تشوفت نفسه لأمر من الأمور إيجاباً أو استحباباً).

- ذكر الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أمثلة لذلك:
- أمَّا جبر خاطر من ينكسر قلبه لحكم شرعي أو لمصلحة شرعية كالمطلقة، ولا شكَّ أنَّ الطلاق كما ورد في الحديث «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ»^٥، وإن كان لا يسلم من المقال ولكن معناه صحيح، فالمطلقة يحصل لها شيء من الانكسار، ولهذا ندب الله -عزَّ وجلَّ- إلى جبر خاطرها، فقال تعالى:

^٤ ضعفه الألباني في ضعيف الجامع.
^٥ أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، ضعفه الألباني في ضعيف أبي داود وضعيف ابن ماجه.

﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]، فشُرِعتِ المتعة للمطلقة سواء كانت مطلقة قبل الدخول أو بعد الدخول، والمتعة في قدرها يُرجع فيه إلى العرف كما قال تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، يعني: بالعرف، فكل امرأة بحسبها وبحسب البيئة التي هي فيها، وهذا من جبر الخاطر لمن انكسر قلبه لتنفيذ حكم شرعي.

كذلك ذكر الله -عزَّ وجلَّ- مَن يُندب إلى الإحسان إليه وإعطائه ولو شيئاً قليلاً جبراً لخاطره: مَن حضرَ قسمة الإرث، ولهذا قال الشيخ: (إيجاباً أو استحباباً)، على خلافٍ بين أهل العلم في مثل هذه المسائل، فقال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾، [النساء: ٨]، فإذا حضر القسمة مَن ليس بوارثٍ فيُعطونَ ما به يكون جبر الخاطر.

- وذكر الشيخ -رحمَهُ اللهُ تَعَالَى- من الصور وقتَ حصاد الثَّمار، فإنَّه قد يكون وقت حصاد الثَّمار مَن تتشَوَّف نفسه من العمَّال والأجراء، ولهذا قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَأْتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، [الأنعام: ١٤١].
- وجمعٌ من أهل العلم يرون أنَّ هذا في الزَّكاة، وبعضهم يرى أنَّ هذا مُطلق يشمل الزَّكاة ويشمل الإحسان للأجراء، فإنَّهم يُعطونَ ولو شيئاً قليلاً.
- قال بعض السلف: "إذا حُصِدَ أُطعمَ منه، وإذا أدخله البيدرَ أُطعمَ منه، وإذا داسه أُطعمَ منه ولو شيئاً قليلاً"، لأنَّ الله -عزَّ وجلَّ- يُحبُّ المحسنين؛ فهذا يحصل به جبرُ خاطر مَن تتشَوَّف نفسه إلى مثل هذه الأمور، والنفوس بطبيعتها تتشَوَّف إلى مثل هذا الأمر.

□ قال -رحمَهُ اللهُ تَعَالَى: (القاعدة التاسعة والثلاثون: في طريقة القرآن في أحوال السياسة الداخلية والخارجية).

- هذه قاعدة عظيمة، وهي من السياسة الشَّرعية، وهذا فيه دليلٌ على أنَّ القرآن مُشتملٌ على العلوم كلها، ومن تلك العلوم علوم السياسة، سياسة الناس داخل البلاد وخارج البلاد، والعلاقات الدوليَّة، كل هذا موجودٌ أصول التعامل فيه في القرآن، فالقرآن تبيانٌ لكلِّ شيءٍ، فما ترك القرآن شيئاً من الخير إلا ودلَّ على أصله.
- فالشيخ -رحمَهُ اللهُ تَعَالَى- قرَّرَ في هذه المسألة العلاقة بين الإسلام، فالإسلام تعبُّد وعمل، وليس كالأديان الأخرى أنه خاصٌّ في مسائل التَّعبُّد فقط؛ فالقرآن والإسلام تعبُّد وعمل وتعامل، فالإنسان لا ينفك عن التَّدبُّين لله -عزَّ وجلَّ- في كافَّةِ أمور حياته، فالتَّعاليم لا تكون في موضعٍ معيَّن كالمسجد، وخارج المسجد خلاف ذلك، لا؛ القرآن شامل في العلاقات الداخليَّة والعلاقات الدوليَّة، وسياسية الناس، وفي تعامل الناس مع بعض.
- ثم قال الشيخ في الدلالة على هذا الأصل: (طريقة القرآن في هذا أعلى طريقة، وأقرب إلى حصول جميع المصالح الكلية، وإلى دفع المفساد).

- وذكر الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أن من أصول السياسة: الشورى، وهذه ذكرها الله -عزَّ وجلَّ- في أكثر من موضع، قال -عزَّ وجلَّ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾، [آل عمران: ١٥٩]، وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، [الشورى: ٣٨].
- والشورى تعم الحاكم والمحكوم، حتى في تعامل الناس فيما بينهم، في بيوتهم وفي أسرهم، وهذا طبَّقه النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تطبيقًا عمليًا، وهكذا كان أصحابه -رضوان الله عليهم-.
- قال الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وقد اتفق العقلاء أن الطريق الوحيد للصالح الديني والدنيوي هو طريق الشورى)، ثم قال: (فهذا النظام العجيب الذي أرشدكم إليه القرآن: هو النظام الذي يصلح لكل زمان ومكان).
- وهذه الشورى عاقبتها خير للحاكم والمحكوم، ولمن كان له أي نوع من أنواع الولاية، لأنَّ المشاركة وأخذ الشورى فيه تبصيرٌ لمن ولَّاه الله -عزَّ وجلَّ-.
- ❖ كذلك من أصول السياسة: الإعداد للعدو؛ لأنَّ العدو قد يكون معلومًا وقد يكون غير معلوم، قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾، [الأنفال: ٦٠]، وهذا يدل على وجوب الاستعداد للأعداء بما يُستطاع من القوة العقلية والمادية والمعنوية والحسية؛ كل أنواع الإعداد مطلوب من أهل الإيمان أن يُعِدُّوها، وتلك من أصول السياسة.
- ❖ كذلك من أصول السياسة التي ذكرها الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- وهي مذكورة في القرآن: الحذر والتحرُّز من العدو، قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾، [النساء: ٧١].
- ❖ كذلك من أصول السياسة التي ذكرها الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- واستنبطها من القرآن: غياب القائد لا يضر الجماعة.
- ونبَّه أنَّ القائد قد يعتره ما يعتره من الموت والآفات، قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾، [آل عمران: ١٤٤]، فدلَّ على واجب الأمة أن تتحوَّط لمثل هذا، وذكر أهل العلم في الأحكام السلطانية اختيار ولاية العهد حمايةً لهذا الأصل الذي هو من أصول الشريعة.
- ❖ كذلك من أصول السياسة: الأحكام في مثل هذه الأمور تجري على الاستطاعة، كل أحكام الشريعة تجري على الاستطاعة، لأن الله -عزَّ وجلَّ- قال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، [التغابن: ١٦].
- ❖ كذلك من أصول السياسة: أداء الأمانات، وهو فرض على كل مسلم، قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾، [النساء: ٥٨].
- وبَيَّنَّ الشيخ أنَّ الأمانة تشمل الولايات الكبيرة والصغيرة، فلا يُؤلَّى عليها إلَّا الأكفأ، ويجب عليهم القيام بهذه الولاية على الوجه الذي يُرضي الله -عزَّ وجلَّ-، ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾، [القصاص: ٢٦]، ذكر القوة والأمانة، فلا تكفي القوة؛ بل لابد من القوة والأمانة.
- ❖ كذلك من أصول السياسة: العدل.

- قال الله -عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، وفي آيات كثيرة جدًا أمر الله -عزَّ وجلَّ- بالعدل، ومَرَّ معنا ذلك.
- قال ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: "إن الله يُقيم الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ويُزيل الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة"، وهذا لأجل قيمة العدل في بقاء الأمة.
- ❖ ومن أصول السياسة التي ذكرها الله -عزَّ وجلَّ: الحدود الشرعية.
- وذكر الشيخ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أنها في غاية العدل والإحسان والحُسْنِ، وردع المجرمين والتَّكَالِ بهم، لأنَّ الله -عزَّ وجلَّ- هو الذي شرعها، وهو الذي خلق الناس، وهو أعلم بما يحصل به الردع، ولهذا قال -عزَّ وجلَّ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

